

عمر الجيدي، نظرات في تاريخ المذهب المالكي 2 أسباب انتشار المذهب المالكي في
- الغرب الإسلامي، دعوة الحق، العدد 223، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية
المملكة المغربية، يوليو 1982

نظرات في تاريخ المذهب المالكي:

أسباب انتشار المذهب المالكي في الغرب الإسلامي

للككتور عمر الجيدي

-2-

أولى بالافتاء والاتباع، لأنه أقرب إلى روح الشريعة من
سائر فقهاء الشام والعراق وغيرهما من الأمصار الأخرى،
إضافة إلى ثناء الناس عليه، وإعجابهم بحسن سيرته، وموطن
نشأته واستقامة سلوكه، وجديته وإخلاصه في بذل العلم،
والتزامه الصارم باتباع نصوص الكتاب والسنة، والقياس
الواضح، فما من مسألة عرضت عليه، إلا والتمس لها حلا في
الكتاب والسنة، فإن لم يجد ذهب إلى القياس الصحيح، فإذا
لم يجد اعتذر عن الإفتاء والحكم، واكتفى بجملته المحببة
لديه، «لا أدري»...

وللأثر الوارد في شأن عالم المدينة، الذي حمّله بعض
العلماء عليه، وهو قوله صلى الله عليه وسلم: «يوشك أن
يضرب الناس أكباد الإبل في طلب العلم، فلا يجدون عالما
أعلم من عالم المدينة (2) قال سفيان بن عيينة: كنا نسمع
أهل المدينة يقولون إنه مالك بن أنس (3).

ومن تقدير الناس له، وإعجابهم به، ما رواه المالكي
عن سحنون قال: قرأ علينا ابن غانم كتابا من الموطأ فقال
له رجل: يا أبا عبد الرحمن، يعجبك هذا من قول مالك؟
فقام ابن غانم وألقى الكتاب من يده، وقال: أوليس وصمة

رأينا فيما سبق (1) كيف أن المذهب المالكي انتشر
في الآفاق شرقا وغربا حتى أنه انتشر في ثلاث قارات،
وتمذهب به الناس، وصاحبه ما يزال على قيد الحياة،
ملاحظين تقلص نفوذه في بعض الجهات من المشرق،
واضحلاله في بعضها الآخر، بينما ازداد انتشاره في الغرب
الإسلامي، حيث توطدت أركانه، وقويت دعائمه، حتى غدا
المذهب السائد في رقعة تمتد من مصر شرقا، حتى جبال
لبان غربا، إذا استثنينا المناقصة النسبية لمذهب الأحناف
في بعض الجهات من القطر التونسي خاصة... وهنا نريد
أن نعرف ما هي الأسباب التي أدت به إلى أن ينتشر
ويشيع في هذه الربوع، ويتقلص نفوذه في المشرق - موطن
نشأته - على خلاف المعهود...
والباحثون في ذلك مختلفون، فمنهم من يرجع ذلك
إلى:

(1) شخصية صاحب المذهب نفسه، لما عرف عنه من
تمسكه بالسنة ومحاربة البدعة، وتشبثه التام بأثار الصحابة
والتابعين واستجماعه أدوات الإمامة.. وهذا ما دفع الناس
إلى أن يقدروا علمه، وينقادوا لفكره، ويقتنعوا بأن مذهبه

(3) الإرشاد لأبي يعلى القزويني، ص 7 مخطوط خ-ع-ر.

(1) النظر من 71 من مجلة دعوة الحق، عدد 3 - السنة 23.

(2) النظر تفاصيل هذه النقطة في المدارك 1 / 68.

يقبلوا على مذهب أبي حنيفة وغيره، ولأن بلادهم لقيت من المتاعب والأهوال، بسبب أصحاب الآراء والتأويلات من دعاة الآراء المتطرفة، والأفكار الشاذة، ما جعلهم يوقنون أن الدين إنما هو القرآن والسنة، ولا شيء بعد ذلك، زيادة منهم في الحرص على دينهم، والتمسك بأصوله، خوفا من الانزلاق في مهاوي الضلالات، ومن ثم وضعوا المعتزلة والخوارج في كفة الزنادقة، وانتقدوا الأحناف، وجأهروهم بالعماء الصريح(6).

سمع الحميدي أبا عبد الله محمد بن الفرج الأنصاري يقول: «سمعنا أبا محمد عبد الله بن أبي زيد يسأل أبا عمر أحمد بن سعيد المالكي عند وصوله إلى القيروان من ديار المشرق، وكان أبو عمر دخل بغداد في حياة أبي بكر محمد بن عبد الله بن صالح الأبهري فقال له يوما، هل حضرت مجالس أهل الكلام؟ فقال بلى، حضرتها مرتين، ثم تركت مجالسهم ولم أعد إليها، فقال له أبو محمد، ولم؟ فقال: أما أول مجلس حضرته فرأيت مجلسا قد جمع الفرق كلها، المسلمين من أهل السنة، والبدعة، والكفار، والمجوس، والذرية، والزنادقة، واليهود، والنصارى وسائر أجناس الكفر، ولكل فرقة رئيس يتكلم على مذهبه، ويجادل عنه، فإذا جاء رئيس من أي فرقة كان، قامت الجماعة إليه قياما على أقدامهم حتى يجلس فيجلسون بجلوسه، فإذا غص المجلس بأهله، ورأوا أنه لم يبق لهم أحد ينتظرونه قال قائل من الكفار، قد اجتمعتم للمناظرة، فلا يحتج علينا المسلمون بكتابهم، ولا يقول نبيهم، فإننا لانصدق بذلك، ولا تقربه، وإنما نتناظر بحجج العقل، وما يحتمله النظر والقياس، فيقولون: نعم لك ذلك، قال أبو عمر، فلما سمعت ذلك لم أعد إلى ذلك المجلس، ثم قيل لي: ثم مجلس آخر للكلام، فذهبت إليه، فوجدتهم مثل سيرة أصحابهم سواء، فقطعت مجالس أهل الكلام، فلم أعد إليها، فقال أبو محمد بن أبي زيد، ورضي المسلمون بهذا

علي في ديني أن أرد قوله قالها؟ والله لقد أدركت العباد الذين يتورعون عن الذر فما فوقه... فما رأيت بعيني أروع من مالك(4)، وكانوا يقولون مثل مالك في العلماء مثل الثريا(5)...

فمالك كان عند العلماء ثقة مأمونا ثباتا فقيها ورعا حجة عالما، وهذه الصفات هي التي حببت إلى قلوب المغاربة، وأكسبته ثقتهم، لما رجع طلابه يصفون فضله، وسعة علمه، واستقامة سيرته، وجلال قدره، ولذلك كان طلبة العلم يقطعون إليه آلاف الأميال يسألونه، ويأخذون عنه، فاتفقت آراؤهم مع آرائه، وأصبح عندهم الإمام الحق، الذي لا يدانيه غيره، بل إنهم افتتوا به وبأفكاره وسلوكه، حتى اتخذوه قدوة لهم في كل شيء، حتى في سلوكه الخاص من لباس وأكل، وكيفية جلوسه للإقراء، وطريقته في التحديث، كل ذلك غدا عند طلابه ومريديه المثل الأعلى الذي ينبغي أن يحتذيه المسلم الحق، والعالم المثبت.

(2) ومنهم من يرد ذلك إلى ملاءمة مذهبه لطبيعة المغاربة، ذلك أن المذهب المالكي - كما هو معروف عنه - مذهب عملي يعتد بالواقع، ويأخذ بأعراف الناس وعاداتهم، ففقهه عملي أكثر منه نظري، يتمشى مع طبيعة الفطرة في بساطتها ووضوحها، دون تكلف أو تعقيد، وأهل المغرب بطبعهم يميلون إلى البساطة والوضوح، ويفرون من النظريات المتطرفة، والتأويلات البعيدة المتكلفة، فيذهب خلا من تداخل الآراء، وظل بعيدا عن الشوائب التي تسربت إلى الدين في الأمصار الأخرى، نتيجة اختلاف الناس، باختلاف مذهبهم وأنظمتهم السياسية والفكرية والعقيدية، فبقى مذهبه سليما تقيا من كل ذلك، فتربى في نفوسهم تقوى من كل تخريج أو تأويل ناظرين إلى كل انحراف نحو التأويل والتخريج، والتفسير البعيد كأنه خروج عن الإسلام الحق، ومن ثم ابتعدوا عن أصحاب الرأي ولم

(5) المدارك 1 / 77.

(6) مقدمة كتاب رياض النفوس ص 10.

(4) رياض النفوس للمالكي، ص 145 ومعاليم الإيمان 1 / 305، والمدارك

158 / 1

هذه الاعتبارات التي ذكرناها كان لها تأثير خاص في نفوس المغاربة. ومن ثم كان فقهاؤهم يبايعون الأمراء على كتاب الله، وسنة رسول الله، ومذهب مالك. كما اشترط ذلك صراحة الفقيه الورع أبو إسحاق السبائي (12).

وعندما أفتى الفقيه ابن لباية في مسألة بخلاف المذهب تابعا لمذهب الكوفيين. ثار عليه الفقهاء صائحين، «سبحان الله ! نترك قول مالك الذي أفتى به أسلافنا، ومضوا عليه. واعتقدناه بعدهم وأفتينا به. لا نعيد عنه بوجه. وهو رأي أمير المؤمنين ورأي الأئمة آبائه» (13).

بالإضافة إلى أن المدينة مصدر العلوم الإسلامية كلها. فيها نشأت ونضجت. ثم عنها تفرعت إلى بقية الأقطار الإسلامية الأخرى. والمدينة كما نعلم لها في نفوس المغاربة مكانة خاصة.

(3) ويرجع البعض الآخر سبب انتشار المذهب المالكي في الغرب الإسلامي إلى مناهضة فقهاء المالكية لفقهاء الأحناف. إذ كانوا يأخذون عليهم تواطؤهم مع الأمراء الأغلبية الذين ناصرُوا المذهب الحنفي وقربوا فقهاء. وأسندوا إليهم الرئاسة والقضاء. ونكلوا بالمالكية. وهذا دفع الأحناف إلى أن يتساهلوا في إصدار الأحكام الشرعية. مسايرة منهم لحياة الترف التي كان يحياها الأغلبية. فكان المالكية يأخذون عليهم تساهلهم في إصدار بعض الآراء خلاف ما يعتقد المالكية كتجليل النبيذ مثلا. والذي يقال إن هذا الموقف من الأحناف دفع محمد بن سحنون إلى أن يؤلف كتابا في تحريمه (14).

وكذا القول بخلق القرآن الذي مال إليه الأغلبية وتبعهم فيه فقهاؤهم الأحناف. وهي مسألة امتحن فيها سحنون في المغرب امتحان أحمد بن حنبل في المشرق. إذ جمع له أحمد بن الأغلب قواده وقاضيه ابن أبي الجواد

في الفعل والقول؟ قال أبو عمر، هذا الذي شاهدت منهم. فجعل أبو محمد يتعجب من ذلك وقال، ذهب العلماء. وذهبت حرمة الإسلام وحقوقه (7).

وروى ابن الفرضي أن خليل بن عبد الملك المعروف بخليل الفصله رحل إلى المشرق وروى به عن قوم. وكان في بداية أمره صديقا لابن وضاح. فلما جاهر بالقدر هاجره. وعمد الفقهاء إلى كتبه فأحرقوها إلا ما كان فيها من كتب المسائل (8). فهذا وغيره يصور لنا موقف المغاربة من أهل الأهواء والملل ومن الجدل في العقيدة وعلم الكلام.

ويظهر أن هذا الموقف كان سائدا بين المغاربة جميعا رؤساء ومرؤوسين. فقد روى المقدسي أن فريقين من الحنفية والمالكية تناظرا يوما أمام «سلطان» فقال لهم، من أين كان أبو حنيفة؟ قالوا من الكوفة. قال، ومالك؟ قالوا من المدينة. قال، عالم المدينة يكفيني. وأمر بإخراج أصحاب أبي حنيفة! وهذا الرأي عبر عنه صراحة الأمير هشام بن عبد الرحمن أمير الأندلس، الذي ألزم الناس باتباع مذهب مالك. وصير القضاء والفتوى عليه (9).

كما أن الحكم الأموي سار في هذا الاتجاه عندما صرح بأنه نظر طويلا في أخبار الفقهاء. وقرأ ما صنف من أخبارهم إلى يومه. فلم ير مذهباً من المذاهب غير المذهب المالكي أسلم منه (10) فقد اختبر فوجد أن مذهب مالك وأصحابه أفضل المذاهب. إذ لم ير في أصحابه. ولا فيمن تقلد مذهبه غير معتقد للسنة والجماعة بخلاف غيره من المذاهب. ففيها الجهمية. والرافضة. والخوارج. والمرجئة. والشيعية. لذلك رأى الاستمساك به نجاة (11).

فاختيار المغاربة إذن لمذهب مالك. هو اختيار مذهب أهل السنة. وفقه الصحابة والتابعين. ولا شك أن

(11) المدارك 1 / 22 والمعيار 6 / 357.

(12) المدارك 6 / 73 تحقيق أستاذنا الفاضل سعيد أعراب.

(13) المدارك 6 / 90.

(14) المدارك 4 / 207.

(7) جدوة المقتبس ص 109 ط، الدار المصرية للتأليف.

(8) تاريخ ابن الفرضي ص 139 ط، الدار المصرية للتأليف.

(9) المعيار للنوشر ص 6 / 356 ط، بيروت.

(10) المعيار 6 / 357 وثيق الانتهاج 191 على هامش الديباج.

على القياس حتى ان الكثير من الفقهاء لم يعدوا أحمد بن حنبل من الفقهاء. وإنما صنفوه في طبقة المحدثين (18).
(4) ومنهم من يرد ذلك الى موقف بعض السلاطين. إذ يذكر بعض المؤرخين أن مالكا سأل بعض الأندلسيين عن سيرة ملك الأندلس. فوصف له سيرته قائلا، إنه ياكل الشعير ويلبس الصوف، ويجاهد في سبيل الله. فقال مالك، ليت الله زين حرمنا بمثله (19) فوصل الخبر إلى ملك الأندلس فحمل الناس على مذهبه، وترك مذهب الأوزاعي (20).

وهناك رأي للعلامة ابن حزم يذهب فيه الى أن سبب انتشار مذهب مالك يرجع الى نفوذ الحكام وسلطانهم فيقول، «مذهبان انتشرا بالرياسة والسلطان، مذهب أبي حنيفة فإنه لما ولي القضاء أبو يوسف كانت القضاة من قبله في أقصى المشرق الى أقصى عمل افريقية. فكان لا يولي الا أصحابه والمنتسبين لمذهبه. ومذهب مالك عندنا بالأندلس. فان يحيى بن يحيى كان مكينا عند السلطان، مقبولا في القضاء، وكان لا يولي قاض من أقطار الأندلس إلا بمشورته واختياره. ولا يشير إلا بأصحابه. ومن كان على مذهبه. والناس سراع الى الدنيا، فأقبلوا على ما يرجون بلوغ أغراضهم به. على أن يحيى لم يل قضاء قط. ولا أجاب إليه. وكان ذلك زائدا في جلالة عندهم. وداعيا إلى قبول رأيه لديهم» (21).

ورأي ابن حزم هذا فيه الكثير من الصواب (22) ولكن الذي يرد عليه أمران،

(أ) منشور «الحكم» الذي قرر فيه وجوب التمسك بمذهب مالك كان بعد البحث والتنقيب، والاطلاع على

وغيره، وسأله عن القرآن فقال له سحنون، «أما شيء ابتدئه من نفسي فلا، ولكني سمعت من تعلمت منهم وأخذت عنهم كلهم يقولون، القرآن كلام الله غير مخلوق» فقال ابن أبي الجواد، كفر فاقته ودمه في عنقي. وقال مثله غيره ممن يرى رأيه. وقال بعضهم يقطع أرباعا ويجعل كل ربع بموضع من المدينة ويقال، هذا جزء من لم يقل بكذا. فقال الأمير لداود بن حمزة، ما تقول أنت؟ قال، قتله بالسيف راحة. ولكن اقتله قتل الحياة. فتأخذ عليه الضمنا، وينادي عليه بسماط القيروان الا يفتي ولا يسمع أحدا. ويلزم داره. ففعل ذلك، وأخذ عليه عشرة حملاء (15) وهذا الموقف من الأحناف جعل الشعب يميل الى المالكية. وينفر من الأحناف. نظرا لتواطؤهم مع أمراء عملوا جهدهم على أن يحاربوا المالكية لا شيء. إلا لإرضاء نزواتهم ورغباتهم، والتمشي مع رأيهم الذي يخالف بعض النصوص. ويصادم الشرع أحيانا.

هذا عن الأحناف. أما بالنسبة للشافعية. فمما أخذه عليهم المالكية ما رواه المقدسي قال، «رأيت أصحاب مالك يبيغضون الشافعي قالوا، أخذ عن مالك ثم خالفه» (16)

وأضاف بأن سائر بلاد المغرب الى مصر لا يعرفون مذهب الشافعي رحمه الله. إنما هو أبو حنيفة ومالك رحمهما الله. وكنت يوما أذاكر بعضهم في مسألة فذكرت قول الشافعي فقال، اسكت من هو الشافعي؟ إنما كان بحران، أبو حنيفة لأهل المشرق ومالك لأهل المغرب. أفتركهما وتشتغل بالساقية (17).

أما عزوفهم عن مذهب الإمام أحمد بن حنبل. فلعل ذلك يرجع الى أن هذا الأخير أخذ بالخبر الضعيف وفضله

(15) رياض النفوس ص 266.

(16) أحسن التقاسيم ص 42.

(17) أحسن التقاسيم ص 42.

(18) اختلاف الفقهاء ص 13 للطبري والمدارك 1 / 86.

(19) الامتقا 1 / 139.

(20) نفع الطيب 3 / 230 تحقيق إحسان عباس.

(21) جذوة المقتبس ص 383 ونفع الطيب 2 / 218.

(22) الحقيقة أن القوة دائما تفعل فعلها. ولنا في مواقف العثمانيين الذين نشروا المذهب الحنفي بالقوة على الأقطار التي خضعت لحكمهم. وموقف الدولة السعودية في المذهب الحنبلي شاهد على ذلك. أما من انتقد رأي ابن حزم فلم يأت بأدلة مقنعة والناس - كما قيل - على دين ملوكهم.

المالكي غضا عندهم ولم يأخذ تنقيح الحضارة وتهذيبها كما وقع في غيره من المذاهب (26).

وقصده بالبدواة الحالة التي ظل عليها عرب الحجاز من التثبث بتقاليد العرب، وعدم اندماجهم في الحضارة الوافدة عليهم. لا البدواة بمعناها التخلف وخشونة الطبع إلا فإن مدن الحجاز لم يكن سكانها كلهم من البدو، خاصة في العصر الأموي وما تلاه. فقد تحضرت المدينة ومكة. وظهر فيهما الترف والرفقة. ولم تكن الأندلس بدوية الطبع والمعاش. فالتاريخ يحدث أنها كانت دائما متحضرة قبل الفتح وبعده. وقل مثل ذلك بالنسبة لمصر. ولذلك رد الكثير من الباحثين هذا الرأي على ابن خلدون. واعتبروه تهمة موجهة الى هذا المذهب. وتجنيا على قومه البربر. ثم إن تشابه البيئة - على رأي ابن خلدون - لو صح سببا لكان المذهب المالكي حافظ على مكانته في الحجاز.

(6) وهناك سبب آخر يرى ابن خلدون - وهو محق في هذا - أنه كان عاملا أساسيا في انتشار المذهب وهو، رحلة المغاربة إلى الحجاز غالبا. وفي هذا يقول: «وأما مذهب مالك رحمه الله تعالى فاختص بمذهبه أهل المغرب والأندلس. وإن كان يوجد في غيرهم إلا أنهم لم يقلدوا غيره إلا في القليل لما أن رحلتهم كانت غالبا إلى الحجاز وهو منتهى سفرهم. والمدينة يومئذ دار العلم. ومنها خرج إلى العراق. وشيخهم يومئذ وإمامهم مالك بن أنس. وشيوخه من قبله. وتلاميذه من بعده. فرجع إليه أهل المغرب والأندلس. وقلدوه دون غيره ممن لم تصل إليهم طريقته» (28).

(7) ويعد البعض من الأسباب، مناهضة المذهب المالكي لمذهب الخوارج الذي كان قد تسرب إلى المغرب منذ أوائل القرن الثاني الهجري على يد بعض خوارج العراق.

مآخذة وبعدها تبين له أنه الحق والصواب. والجدير بالاتباع والتقليد (23) فهو لم يختره طلبا للدنيا. وإنما كان تدينا.

ب) إن ظهور المذهب المالكي في الأندلس تم في عهد هشام والد الحكم. وأن أول من أدخله وأشاعه هم أشياخ يحيى بن يحيى كزياد وقرعوس وعيسى بن دينار وغيرهم. وهؤلاء لم تكن بيدهم سلطة حتى يخشاهم الناس. وإنما كانوا علماء رحلوا إلى الحجاز ليتفقهوا في الدين. فلما رجعوا أذاعوا مذهب مالك في الناس فاقتدوا بهم رغبة في الدين. واتباعا لسنة الرسول عليه السلام (24).

ويبدو أن القاضي عياضا يسير مع رأي ابن حزم. فيستفاد من كلامه أن هشام بن عبد الرحمن ثاني خلفاء بني أمية في الأندلس أخذ الناس جميعا بالتزام مذهب مالك. وصير القضاء والفتيا عليه. وذلك في عشر السبعين ومائة من الهجرة في حياة مالك. فالتزم الناس به. وحموه بال سيف عن غيره (25) ويقول في ترجمة أبي بكر الأبهري: «وبعد موت الأبهري وكبار أصحابه وتلاحقهم به. وخروج القضاء عنهم إلى غيرهم من مذهب الشافعي وأبي حنيفة. ضعف مذهب مالك بالعراق وقل طالبيه. لا يتابع الناس أهل الرياسة والظهور» (26). فهو يعزي ضعف المذهب في العراق وخروجه عنهم لامتناعهم من تولية القضاء. وهنا يلتقي مع رأي ابن حزم فيما ذهب إليه من أن المذاهب تنتشر بقوة السلطان والنفوذ.

(5) تشابه البيئة في كل من الحجاز وبلاد المغرب. وهذا الرأي ذهب إليه العلامة ابن خلدون الذي يرى أن البدواة كانت غالبية على أهل المغرب والأندلس. ولم يكونوا يعانون الحضارة التي لأهل العراق. فكانوا إلى أهل الحجاز أميل لمناسبة البدواة. ولهذا لم يزل المذهب

(23) انظر منشور الحكم في المدارك 1 / 22 ونيل الابتهاج 191.

(24) انظر الأبحاث السامية 1 / 81.

(25) المدارك 1 / 26 والمعيان 6 / 356.

(26) المدارك 6 / 188 - 189.

(27) مقدمة ابن خلدون ص 245 ط 1 الخيرية.

(28) المقدمة ص 245 ط 1 الخيرية.

في العدد 224

● القرآن

كلام الله -3-

● تصحيح النص

بالاعتماد على نقد المتن

● أسباب انتشار

المذهب المالكي واستمراره
في المغرب

● القضاء المغربي وخواصه

● العاهل الفياض

بين القدس والصحراء

● المبرات التاريخية

لغياب الفعل المسرحي

واستشرى فيه، والخوارج - كما نعلم - ينكرون حكم الأمويين والعلويين. وبما أن الأندلس كانت تحكم من قبل الأمويين، والمغرب كان يساس من طرف الإدارة العلوية. لذلك عمل حكام هذين القطرين على ترسيخ مذهب مالك لإبطال مذهب الخوارج...

هذه هي الأسباب التي قيل أنها كانت من العوامل التي ساعدت على انتشار المذهب المالكي. وهي وإن كانت من العوامل التي ساعدت - في الجملة - على انتشار هذا المذهب في هذه الربوع. إلا أنها لا تعد في نظر الباحث المتفحص أسبابا حقيقية لانتشار هذا المذهب. وتنهض حجة على ذلك، والذي نميل إليه هو أن هذا المذهب قدر له أن ينتشر في هذه الربوع، ويقاوم الزمان، كما انتشرت بقية المذاهب الأخرى في غيرها. دون أن نرجع ذلك إلى أي سبب من الأسباب التي استعرضناها اللهم إلا ما كان من سبب حمل سلاطين المغرب رعاياهم على الالتزام به، والهجرة التي كانت مستمرة بين المغرب والمدينة المنورة، موطن المذهب ومنشئه. والله أعلم...

والذي ينبغي أن ننبه عليه في هذا المقام هو أن المذهب المالكي لم يكن المذهب الوحيد الذي عرفه المغاربة ودانوا به، بل كانت هناك مذاهب أخرى متعددة. إلا أنها لم تكن سائدة. وقد عرفت فيما بينها صراعا عتيقا كاد يعصف بالمذهب المالكي ورجالاته في بعض الجهات (تونس مثلا)، لولا صمود المالكية واستماتتهم في الدفاع عنه. وموضوع هذا الصراع هو ما تتناوله الحلقة القادمة إن شاء الله.

د. عمر الجيدي